الإتجاهات الإستراتيجية

غرب آسيا وشمال أفريقيا

2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

العنوان: الإتجاهات الاستراتيجية، غرب آسيا وشمال أفريقيا 2021

إعداد: مديرية الدراسات الإستراتيجية
حسام مطر

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: أيار 2021 الموافق شوال 1441

العدد: الثالث

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda **10172010**

Beirut- Lebanon

P.O.Box: **24/47**

E-mail: dirasat@dirasat.net

www. dirasat.net

ثبت المحتويات

تقديم.....5

الاتجاه الأول: العودة المتوقّعة للولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران وتداعياتها. 7

الاتجاه الثاني: التغيّر الجوهري في مقاربة إدارة جو بايدن للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. 11

الاتجاه الثالث: احتدام سباق توازن القوى والردع بين قوى المقاومة والعدو الإسرائيلي.....14

الاتجاه الرابع: سعي القوى الإقليمية للتكيّف مع التغييرات الإقليمية والاستجابة للتحديات الداخلية من خلال علاقات وتحالفات أكثر تنوعًا وأقل ثباتًا. 17

الاتجاه الخامس: توسّع مسار التطبيع وتعميقه مع كيان العدو الإسرائيلي وشموله أبعادًا عسكرية 20

الاتجاه السادس: تواصل لأزمات الداخلية، السياسية والاقتصادية، المتصاعدة في المنطقة.....23

الاتجاه السابع: التداعيات الإقليمية للتحوّلات المتواصلة في النظام الدولي على حساب الهيمنة الأميركية ...26

خلاصة.....29

تقديم

مع كل عام تزداد منطقة غرب آسيا و شمال إفريقيا تعقيداً بفعل الفراغات والسيولة في موازين القوى وغياب الأطر الإقليمية وقساوة التدخلات الخارجية وفشل الدول والحكومات المركزية فيما المجتمعات تتقلّب على جمر الأزمات الاقتصادية ومشاكل التنمية و ضعف التمثيل السياسي والتوسع الديموغرافي والتباينات الاجتماعية. وفي ظل هذه الوقائع البنيوية تصبح ملاحظة الاتجاهات الأساسية التي تسيطر على المشهد الإقليمي المفتاح الأساس لمحاولة تبصّر مالآت الأحداث لشهور مقبلة. ورغم ذلك تبقى المفاجأة الأساسية في منطقتنا هي أن لا تقع مفاجأة ما، وكان وباء كورونا العالمي مفاجأتنا الكبرى في العام الماضي.

تشهد المنطقة تفاعلاً مكثفاً يستوجب تحليلًا متعدد المستويات من المحلي إلى الإقليمي ثم الدولي وهي شديدة التداخل والترابط والتأثير. إلا أن واقع المنطقة ما زال يفرض تأثيرًا متقدمًا للعوامل الدولية ثم الإقليمية دون أن يلغي ذلك حيوية الوقائع المحلية. يبرز هذا الأمر من خلال سطوة الاتجاهات المرتبطة بالمستويين الدولي والإقليمي. هذه الاتجاهات تتضمّن قوى دافعة من المرجّح أن يستمر بعضها لسنوات. وتعكس مصالح قوى فاعلة في المنطقة وتوزانات القوى وظروفًا بنيوية.

ينطلق هذا التقرير من سبعة اتجاهات أساسية سيكون لها الوزن الأكبر في تقدير مسار الأحداث للعام 2021. وهي كالآتي:

- الاتجاه الأول: العودة المتوقّعة للولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران وتداعياتها.
- الاتجاه الثاني: التغيّر الجوهري في مقاربة إدارة جو بايدن للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.
- الاتجاه الثالث: احتدام سباق توازن القوى والردع بين قوى المقاومة والعدو الإسرائيلي.

- الاتجاه الرابع: سعي القوى الإقليمية للتكيّف مع التغييرات الإقليمية والا ستجابة للتحدّيات الداخلية من خلال علاقات وتحالفات أكثر تنوّعًا وأقلّ ثباتًا.
- الاتجاه الخامس: توسّع مسار التطبيع وتعميقه مع كيان العدو الإسرائيلي وشموله أبعادًا عسكرية .
- الاتجاه السادس: تواصل الأزمات الداخلية، السياسية والاقتصادية، المتصاعدة في المنطقة.
- الاتجاه السابع: التداعيات الإقليمية للتحوّلات المتواصلة في النظام الدولي على حساب الهيمنة الأميركية.

وبطبيعة الحال لا تسير هذه الاتجاهات باستقلالية عن بعضها البعض بل تتداخل نتائجها فتنتج تأثيرات إضافية. لقد نظرنا إلى تداعيات هذه الاتجاهات وتفاعلاتها من زاوية ما تتركه من تحديات وفرص على محور المقاومة في المنطقة ثم توسّعنا في أكثر من اتجاه. ونشير ختامًا إلى أن هذا التقرير أُنجز قبل بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أو ما عُرف بمعركة "سيف القدس"، ولذلك سوف نشير إلى تأثير هذه المعركة ونتائجها ضمن خلاصة التقرير حصرًا وبالإيجاز الممكن.

الاتجاه الأول: العودة المتوقّعة للولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران وتداعياتها.

ترى إدارة جو بايدن أن العودة إلى الاتفاق النووي هي مسألة مفتاحية لسياستها الجديدة تجاه الشرق الأوسط التي تقوم على إرساء قواعد لبيئة إقليمية كابحة للتوترات من ناحية وقادرة على ضبط التوازنات من خلال مزيج من الردع والمشاركة والاحتواء من ناحية أخرى. من وجهة نظر واشنطن ستتيح العودة إلى الاتفاق النووي الدفع نحو خفض التصعيد في المنطقة وفتح مجال لخطوات تبني الثقة في أكثر من ملف محتدم. هذه العودة تطمح واشنطن أن تكون مقدمة لاتفاق مكمل مع إيران في مجالات ثلاثة: تمديد مهل في الاتفاق النووي، والبرنامج الصاروخي (المدى، ونقل قدرات للحلفاء)، والسياسات الإقليمية لطهران.

إن عودة واشنطن للالتزام بالاتفاق النووي تبدو حتمية خلال هذا العام ربطًا بما ذكرناه من كونها مسألة مفتاحية للسياسة الشرق أوسطية التي تُعتبر مقدمة حتمية لاستراتيجية الأمن القومي التي تعتمدها إدارة بايدن وتتمحور حول التحدي الصيني في المقام الأول. وستكون عودة واشنطن للاتفاق النووي وخروج إيران تاليًا من العقوبات حدثًا شديد التأثير في الوضع الإقليمي وأحداثه وتوازناته.

الأثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- تحرّر نسبي لإيران من العقوبات المالية والاقتصادية وحيازتها هامشًا أوسع للمبادرة الدبلوماسية والسياسية.

التداعيات المحتملة:

- حرية حركة إيرانية على مستوى الإقليم قدرة أكبر على التفاعل والتعاون والشراكة مع الحلفاء على المستويات السياسية والاقتصادية والميدانية. ويشمل ذلك تعزيز عوامل صمود الدولة السورية وتحسين قدرتها على التفاوض، وكذلك رفع قدرة أنصار اللّه على الصمود وقدرتهم على إدارة جهود إعادة الإعمار بعد توقّف الحرب. كما أنه سيمنح قوى المقاومة الفلسطينية فرصًا لتعزيز بنيتها التحتية وتطوير كفاءتها العسكرية.

- إعادة تنشيط إيران لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الصديقة (تعزيز التشبيك الاقتصادي مع العراق) من ناحية ومع الدول غير المعادية في المنطقة من ناحية أخرى. وهذا ما يجعل إيران أكثر قدرة على المشـــاركة الاقتصـــادية والانخراط في مشـــروعات عابرة للحدود مع الصين وروسيا والشركاء حول العالم.
- ســتكون طهران أكثر حضــورًا في المجال الســياســي الإقليمي من ناحية إعادة ترميم علاقاتها الدبلوماســية والوصــول إلى شــعوب المنطقة والمســاهمة أكثر في المســار السياسي لكل من سوريا واليمن. وهذا كله سيحسّن الموقع التفاوضي لإيران مع أنقرة بما يعزز التعاون في ملفات خلافية لإيران مصلحة فيها. هذا الحضور الإقليمي لإيران قد يرفع من قدرة إيران على الضغط على مسار التطبيع والحدّ من توسّعه الإقليمي.
- ستكون الحكومة الإيرانية قادرة على توفير موارد لتعزيز الواقع الاقتصادي والاجتماعي داخل إيران وتقوية عناصر الاستقرار المجتمعي والسياسي. وفي الوقت نفسه سيعزز انفتاح الغرب على إيران الســجال التقليدي حول مقدار الانفتاح الممكن أو الآمن على الغرب، اقتصاديًا وثقافيًا، وكيف سيؤثر ذلك على العلاقات مع قوى مثل الصين وروسيا.

2- تشدد أميركي تجاه حلفاء إيران في سياق الردع من ناحية والضغط لإنجاز اتفاق مكمّل مع طهران من ناحية أخرى ولمنع "تســاقط ثمار" الاتفاق النووي على حلفائها. إلا أن هذا الضغط سيكون محسوبًا بما لا يؤدي إلى تفجير واسع للعنف في الساحات المستهدفة أو يؤدي إلى تنشيط المواجهة الإقليمية مع إيران.

التداعيات المحتملة:

- توســيع، أو المحافظة على، نظام العقوبات على حزب اللّه وقوى الحشــد الشــعبي (شــخصــيات ومؤســســات وحلفاء)، مع التركيز على ربط العقوبات بمزاعم الفســاد والارتكابات المرتبطة بحقوق الإنســان. وتوظيف ذلك ضــمن العمليات الانتخابية في لبنان (2022) والعراق (2021). وقد تشمل الضغوط على الحشد الشعبي زيادة الضغط لتقسيم الحشد وإضعاف الغطاء الرسمي له وإعادة تشكيل علاقته بالحكومة لمزيد من الضبط الرسمي.
- التشــدد في الضــغط على الدولة الســورية ويشــمل ذلك مواصــلة تقييد انفتاح الدول العربية على ســوريا ومحاولة منعها من الاندماج الكامل في النظام الإقليمي، وتكثيف الضغوط على المسار الدبلوماسي لفرض تنازلات على الدولة السورية، ودعم أميركي مرتفع للأكراد في شــرق الفرات والدفع لتكريس الحكم الذاتي، وتوظيف داعش لشــن

حرب استنزاف ضد الدولة السورية وحلفائها، ودعم واشنطن للسيطرة التركية في إدلب بما يعقّد حسابات الدولة السورية وحلفائها. وهنا قد تضطر واشنطن إلى السماح لبعض الدول العربية بانفتاح محسوب على الدولة السورية ضمن مسعى لجذب دمشق تدريجيًا بعيدًا عن إيران لا سيما من خلال أدوات اقتصادية.

3- ستتيح عودة الاتفاق النووي إلى انتظامه استكمال واشنطن لمسار التخفف من المسؤوليات الإقليمية المباشـــرة وإعادة تنظيمها من خلال آليات إقليمية بالشـــراكة مع دول حليفة من داخل المنطقة وخارجها. وتحتل مســألة تقليص التدخلات العســكرية المباشــرة والحذر من الاستدراج لعمليات عسكرية مرتبة متقدمة في هذا المسار.

التداعيات المحتملة:

- تقليص التواجد العســكري الأميركي في المنطقة إلى الحد الضـــروري ولا ســـيما في الساحات أو المناطق حيث يمكن للقوات الأميركية أن تتعرض للاستهداف.
- تقلَص المظلة الأمنية الأميركية للدول الحليفة التي تلتزم معها إدارة بايدن بالدفاع عن مصالحها المباشرة مع تشديد القيود على مبيعات الأسلحة الهجومية.
- بروز تباينات بين إدارة بايدن والعدو الإسرائيلي بما يقلّص هامش المناورة الإسرائيلية في العمل بمواجهة قوى محور المقاومة. لكن الدولتين ستبقيان حريصتين على تطوير النقاش في القضايا الخلافية، وفيما ستكون "إسرائيل" مضطرة للتكيّف مع السياسة الأميركية تجاه إيران وفي منطقة الخليج، ستسعى في المقابل لنزع موافقات أميركية على سياستها تجاه دور إيران الإقليمي لا سيما فيما يخص نقل القدرات لقوى المقاومة.
- تطوّر أدوار القوى الدولية ذات المصالح الأكثر توازنًا في الإقليم لا سيما مع حاجة حلفاء أميركا لتنويع خياراتهم الاقتصادية والتسليحية من ناحية ولعدم قدرة واشنطن منفردة على رعاية مبادرات لتحقيق تسويات في جملة صراعات متداخلة من ناحية أخرى.

4- ارتفاع مستوى التوترات السياسية بين الولايات المتحدة وحلفائها بسبب التباين حول مسار العودة الأميركية للاتفاق النووي.

التداعيات محتملة

- تنسيق إسرائيلي – خليجي لفرض مطالب مشتركة على المفاوض الأميركي ولكن ذلك سيكون بأثر محدود نتيجة حجم المصالح الأميركية المرتبطة بالعودة للاتفاق.

- انتقال الضـغط لدى حلفاء واشـنطن من الاتفاق النووي إلى الاتفاق المكمّل أو المفاوضـات التي تلي العودة للاتفاق النووي. وهنا قد تتجه واشـــنطن وحلفاؤها للتعاون حيثما يكون هناك توافق وممارسة ضغوط مشتركة على إيران ولكن ذلك لن يمنع أن تقع تباينات بينية. لكن من المستبعد أن يكون هناك تطابق إســرائيلي خليجي في كيفية الضــغط على واشــنطن إذ إن هامش الدول الخليجية وكذلك مصالحها فيما يخص إيران لا تتطابق مع تلك المرتبطة بتل أبيب.

- ربطًا بتصريحات العدو وتقديرات الاستراتيجية للعام 2021 لا يمكن إغفال قيام العدو الإسرائيلي بعمليات أمنية/ عســكرية ربطًا بالمشــروع النووي الإيراني أو الصــواريخ الدقيقة لدى قوى محور المقاومة. لا شك أن هذا الأمر أصبح أكثر تعقيدًا بعد نتائج معركة "سيف القدس".

- خروج إيران من العقوبات سـيؤدي إلى معضـلة خليجية من ناحية حاجة السـعودية والإمارات إلى تعزيز مسار التطبيع ولكن من دون إثارة مخاوف أمنية وسياسية لدى إيران التي ستكون أكثر قدرة ورغبة في منع تموضع "إسرائيل" في محيطها الحيوي.

الاتجاه الثاني: التغيّر الجوهري في مقاربة إدارة جو بايدن للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

من الواضح أن الإدارة الأميركية الجديدة تقوم بمراجعة شاملة للسياسة الخارجية الأميركية ولا سيما فيما يخص الشرق الأوسط. وتستند المراجعة إلى تراجع أهمية المنطقة في حسابات الأمن القومي الأميركي والنظر إلى الإقليم بما يتجاوز حصرية المواجهة مع إيران وذلك بالتركيز على البيئة الإقليمية ككل بهدف ارساء عوامل بنيوية تكبح الخصوم بخليط من الردع والمساكنة والاحتواء وتضبط الحلفاء وتدفع بتسويات للصراعات الخطيرة وذلك من خلال أطر إقليمية متعددة الأطراف. كما تقوم المقاربة الجديدة على الاعتناء الشديد بالوسائل الدبلوماسية وتعميق دمج المنطقة اقتصاديًا بالنظام الدولي وترميم القوة الناعمة الأميركية في المنطقة وإحياء خطاب القِيم الأميركية (حقوق الإنسان، الديمقراطية، مكافحة الفساد) والعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الآثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- ميل صانعي القرار في واشنطن إلى الحذر الواضح من التورّط في مواجهة عسكرية، لكن مع محاولة الحفاظ على الردع الذي تحقق في السنوات الأخيرة ولو بحسابات تتجنّب المخاطرة قدر المستطاع.

التداعيات المحتملة:

- قد ترتفع قدرة محور المقاومة على تعديل بعض المعادلات الميدانية المحسوبة بوجه أميركا وحلفائها. في المقابل ستسعى واشنطن للحفاظ على خطها الأحمر فيما يخص استهداف الجنود الأميركيين وذلك من خلال القيام بردود محسوبة بهدف الردع وفي مناطق لا تؤجج توترات إضافية. ولكن الاختبار سيكون في حال تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران مجددًا، فإن حسابات الردع الأميركية ستصبح أكثر تعقيدًا لإدارة جو بايدن.
- ستتراجع درجة الثقة والاعتماد على التحالف مع أميركا وتتعزز الحاجة لدى دول المنطقة لتنويع تحالفاتها. يترافق ذلك مع ارتفاع في مستوى التصور العام بأن المنطقة دخلت في مسار تجاوز الهيمنة الأميركية.

2- ستضطر إدارة بايدن لممارسة ضغوط بالتوازي مع تعزيز الحوار مع حلفائها في المنطقة لضبطهم تحت سقف مقاربتها الجديدة التي سيجدونها لا تلبّي ما يعتبرونه مصالح مشروعة لهم. ولن يخلو هذا الأمر من توترات بينية وضغوط متبادلة ولا سيما من جانب "إسرائيل".

التداعيات المحتملة:

- من المرجّح أن يعجز حلفاء واشنطن عن الضغط للتأثير بقوة على مسار العلاقات الأميركية الإيرانية أو على عموم السياسة الإقليمية لإدارة بايدن. وقد تتخذ واشنطن مبادرات دبلوماسية تكون موضع خلاف بين حلفائها أنفسهم. وتشمل هذه المبادرات سعي إميركي لإحياء مسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وفق مبدأ حل الدوليتن وهو ما ترفضه الحكومة الإسرائيلية، وتقديم مزيد من الدعم الأميركي للإدارة الذاتية للأكراد في شمال سوريا وهو ما تعتبره أنقرة خطًا أحمر. وبالتالي ستركّز الدول الحليفة على التكيّف مع هذا التحوّل إما من خلال الانفتاح على القوى الدولية الأخرى أو بتعزيز تحالفاتها البينية أو تقليص التوترات البينية.
- حصول تباينات بين حلفاء واشنطن بخصوص كيفية الاستجابة للمقاربة الأميركية الجديدة. مثال ذلك انفتاح السعودية ومصر على تركيا بعكس الإمارات أو تواصل السعودية مع إيران لتخفيض التصعيد فيما تواصل "إسرائيل" سياستها العدائية. وبحال حصول توترات بين الدول الحليفة لواشنطن نتيجة التحولات المتسارعة في المنطقة وكيفية مقاربتها فلن تكون واشنطن قادرة على حلّها بشكل سهل وسريع.
- ستصبح حسابات أية مغامرة عسكرية إسرائيلية أكثر تعقيدًا نظرًا لعدم جاهزية واشنطن لمجاراة تل أبيب في حال انفلات المواجهة وكذلك تصميم واشنطن على ضبط التوترات خلال المرحلة المقبلة.
- ستسعى واشنطن لفرض إيقاف حرب اليمن لضبط التوتر في الخليج ولإخراج حليفها السعودي من حرب استنزاف مرهقة. وبعدها ستلجأ واشنطن إلى مسار يتحرك بين حدّ أدنى يقوم على القبول بالوضع القائم والتعايش مع نفوذ أنصار اللّه الحالي وبين حدّ أقصى يسعى لاحتواء أنصار اللّه وضبطهم من داخل العملية السياسية اليمنية عبر ضغوط وإغراءات وتفعيل كوابح محلية ضمن مسار طويل الأمد.

3- ستمارس الولايات المتحدة ضغوطًا سياسية تشمل بعض حلفائها ربطًا بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير وحوق الأقليات. وستحاول إدارة بايدن تجديد خطاب الديمقراطية حول العالم لتكون قادرة على الاستجابة للمد الشعبوي الذي يقوّض الليبرالية،

وذلك لأسـباب دولية مرتبطة بتحولات النظام الدولي لصـالح الصـين ولأسـباب داخلية مرتبطة بالقلق من الترامبية.

التداعيات المحتملة:

- توتير العلاقات الأميركية مع دول مثل مصـر وتركيا والسـعودية التي تعاني من أزمات داخلية مرتبطة بتداول الحكم وقمع المعارضة والناشطين المدنيين.
- تعزيز قدرة قوى المعارضة في المنطقة على الاحتجاج وإرباك الحكومات وأنظمة الحكم ولا سيما في دول تتصدى لإدارتها قوى مناوئة لواشنطن.
- تمدد شـبكات المجتمع المدني والنخب المموّلة من المحور الأميركي. ومن المرجّح أن تشـهد المنطقة تعزيزًا للتمويلات الأميركية والقوى الحليفة لشـبكات الإعلام التقليدي والجديد. بالتوازي سـتستكمل إدارة جو بايدن تظهير قيادات ونخب جديدة جذابة اجتماعيًا وشـعبيًا ورعايتها والترويج لها.[1] لن تنهي الإدارة الحالية تحالفاتها مع القوى التقليدية التي يتراجع تأثيرها بل ستقوم بعملية ا ستبدال طويلة الأمد. و ستجري تعبئة هذه القوى والأطر للترويج لسردية ربط مشروع المقاومة بالفساد والانهيار الاقتصادي، بالإضافة لدورها "التبشيري" التقليدي حول الليبرالية والنموذج الأميركي.
- سـتعزز إدارة بايدن من جهود الدبلوماسـية العامة في المنطقة لتحسـين صـورتها بعد حقبة ترامب. ومن المحتمل أن يشـمل ذلك في القسـم الثاني من العام 2021 توزيع لقاحات بشـكل واسـع على دول المنطقة خاصـة إذا بدأت تتوافر اللقاحات الصـينية والروسية.

[1] مرّت سـياسـة أميركا بمرحلتين في التعامل مع النخب الجديدة. المرحلة الأولى تلت فشـل الحرب على الإرهاب واتجهت للتعامل مع الإسلاميين بحسب أجنداتهم واختارت الانفتاح على تيارات إسلامية يمكن التفاهم معها ومنهم الإخوان المسـلمين دون أن تنهي علاقتها مع الأنظمة العربية التقليدية، وحين أتت لحظة "الربيع العربي" في ظل إدارة أوباما تركت عملية الاسـتبدال تأخذ مجراها لعجزها عن حماية الأنظمة التقليدية بكلفة ضـئيلة مع وجود خطوط حوار مع تيارات ليبرالية وإ سلامية قادرة على الامساك بالوضع ومنع الفوضى. لكن سرعان ما انهارت هذه السـياسـة بفعل "الثورة المضـادة" للأنظمة التقليدية والتي نجحت في المرحلة الثانية مع ترامب في العودة لتمتين تحالفها مع واشـنطن وفق معادلة "الدعم مقابل مكاسـب مباشـرة" وأن هذه الأنظمة تقوم بعمليات استبدال بنخب من داخلها عند الضرورة.

الاتجاه الثالث: احتدام سباق توازن القوى والردع بين قوى المقاومة والعدو الإسرائيلي.

مع خروج إيران من العقوبات ستكون أكثر قدرة على إمداد حلفائها بالقدرات المادية لتطوير بنيتهم العسكرية ولا سيما بالأسلحة الدقيقة التي يواصلون اكتساب الخبرة والمعرفة بشأنها لا سيما مع الاستخدام الواسع لها في حرب اليمن. ويتيح هدوء الجبهات في سوريا والعراق قدرة أكبر لقوى المقاومة على تطوير كفاءتها القتالية. وفي الوقت عينه سيواصل كيان العدو الإسرائيلي حملته الواسعة لتطوير جهوزيته وقدراته وخططه لمجاراة تحدي قوى المقاومة على جبهات عدة ومتباعدة من خلال الدمج المكثف للتكنولوجيا بالعمل الأمني والاستخباري والعسكري. الهدف الإسرائيلي ما يزال الحفاظ على الردع وتوسعة ما يصفه ب "حرية العمل" الأمني والعسكري وتقليص إمكانات قوى المقاومة على مراكمة الأسلحة النوعية الدقيقة وضبط الحضور الإيراني في سوريا.

الأثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- تفرض السياسة الأميركية الجديدة قيودًا على المناورة الميدانية الإسرائيلية إلا أن ذلك يترافق مع ازدياد إرادة الرد والمبادرة لدى القيادة الإسرائيلية بناء على تصوّرها أن قدرة الردع لدى محور المقاومة قد اهتزت.

التداعيات المحتملة:

- يخشى العدو أن يؤدي هذا الأمر إلى تسريع قوى المقاومة إلى تسريع مراكمة قدراتها النوعية وتشبيك الجبهات لبناء منظومة متكاملة وهذا ما قد يثير بدوره شكوكًا إسرائيلية حول فاعلية المعركة بين حروب في تحقيق أهدافها بما يعزز الانقسامات داخل القيادة الإسرائيلية. وقد يتلاقى ذلك مع وقوع حدث محدود يدفع أحد الطرفين للمجازفة بالرد وحصول "أيام قتالية" أو حرب واسعة وبالتحديد في لبنان أو قطاع غزة. وهذا ما يشير إلى إزدياد احتمال وقوع خلل في الحسابات يؤدي إلى مواجهة عسكرية محدودة أو واسعة.
- ترتفع فرص حصول تصعيد إسرائيلي ضد قوى المقاومة وذلك من باب احتواء تداعيات خروج إيران من العقوبات والاستثمار في الهوامش التي أوجدها الصهاينة في السنوات الأخيرة وأيضًا لإبراز البعد الإقليمي للقوة الإسرائيلية بما يعزز من مسار التطبيع. لكن سيبقى هذا التصعيد موضعي وحذر ومحدد. يترافق ذلك مع تواصل الأزمة الحكومية

في كيان العدو الإسـرائيلي مع عجز أي طرف عن حيازة أكثرية برلمانية مسـتقرة ومضـمونة، في وقت تعاني فيه "إسـرائيل" من تحولات إقليمية حافلة بالتهديدات والتحديات.

التداعيات المحتملة:

- قد تقرر تل أبيب، ربطًا بتصـنيفها للتهديدات ذات الأولوية في العام 2021، اسـتهداف منشآت أو شخصيات مرتبطة بالأسلحة الدقيقة والنوعية في سوريا والعراق ولبنان. وقد سبق للإسرائيليين أن قاموا بعمليات أمنية وعسكرية، فاشلة وناجحة، من هذا القبيل. ولكن بحال حصـول أمر مماثل في لبنان فسـتكون عواقبه مختلفة. والجديد الذي لا ينبغي استبعاده هو أن تحاول "إسرائيل" استهداف منشآت ومعدات متعلقة بالأسلحة الدقيقة في اليمن مرتبطة بأنصار الله.
- تكثيف إسرائيلي لاستهداف التموضع الإيراني في سوريا، وقد يشمل ذلك أيضًا حزب الله هناك في حال كان لدى القيادة الإسرائيلية قرار بالتصعيد.
- حصول توافقات روسية إسرائيلية على دور ميداني روسي لضبط نشاط إيران وحلفائها في سوريا لاسيما في جنوب سوريا أو إعاقة تمركز أسلحة نوعية.

2- تمكّن محور المقاومة، مع الكثير من الأعباء والأثمان، في السـنوات الأربع الماضـية في ظل إدارة دونالد ترامب وسـياسـته الإقليمية من تجاوز حملة ضـغوط غير مسـبوقة مصـحوبة بتواصـل المعارك والضـغوط الأمنية في مجمل سـاحات المقاومة. في حين كانت دعاية الحلف الأميركي تؤكد على اسـتحالة صـمود قوى المقاومة وحتمية انكسـارها. وفي ظل انعطافة الإدارة الأميركية الحالية تزداد مصـداقية مشـروع المقاومة في المنطقة وحاجة القوى الأخرى غير المعادية للتواصل والتعاون معه.

التداعيات المحتملة:

- تزايد حاجة القوى الدولية مثل روسيا والصين للعلاقات مع القوى المقاومة والتعامل مع مصالح هذه القوى بإيجابية أعلى وذلك باعتراف ضمني متزايد بدور محور المقاومة في جملة من الملفات والمجالات والحاجة للتواصل معه والانفتاح عليه. وهذا يعني أن تأخذ الصين وروسيا بالحسبان دور هذه القوى في سياستها واستراتجياتها بحيث لا تحصر تعاملها مع الدول فقط وذلك في سـياق تصـاعد المواجهة مع الولايات المتحدة. وقد

تصبح الصين أكثر تجاوزًا للتحفظات الأميركية حول علاقاتها الاقتصادية مع بعض دول المنطقة، مثل لبنان.

- سيساعد الوضع الحالي على تكريس المشروعية الشعبية لقضية المقاومة مع توفّر فرص لتحسينها. إلا أنه من ناحية الأسئلة الاجتماعية والاقتصادية ستتعرض قوى المقاومة لمزيد من الأسئلة والتشكيك.
- قد تبرز بسبب تماسك محور المقاومة وصمود وتعزيز أدوات الردع تعقيدات في مسار التطبيع، مع خشية بعض الأنظمة العربية من حمل أعباء أية عدوانية إسرائيلية ضد إيران أو قوى المقاومة.

الاتجاه الرابع: سعي القوى الإقليمية للتكيّف مع التغييرات الإقليمية والاستجابة للتحديات الداخلية من خلال علاقات وتحالفات أكثر تنوعًا وأقل ثباتًا.

تواصل السياسة الإقليمية التمحور حول مجموعة قليلة من الدول ذات النفوذ التي تبني كل منها شبكة مصالح تتوسع وتضيق بحسب توازن القوى الإقليمي. ستواصل كل من إيران وتركيا والكيان الصهيوني وبدرجة أقل السعودية تحديد الجزء الأكبر من خيارات المنطقة. إلا أن العلاقة بين هذه القوى ما تزال مفتوحة على التنافس بشكل عام مع هوامش للتعاون بشكل محدود وغير مستقر. وهذا التقلّب مرتبط بالسيولة في أوضاع الإقليم من ناحية وكذلك بسبب السياسات الدولية المتغيرة بالتحديد من ناحية الولايات المتحدة الأميركية. وهناك عوامل محلية لا تقل أهمية حيث تعاني هذه القوى من تحديات داخلية حادة مرتبطة باستقرار أنظمتها السياسية. وتركّز هذه القوى على تعزيز قدراتها الاقتصادية والاندماج في شبكات إقليمية ودولية ورفع قدراتها العسكرية بتطوير قدرات نوعية وببناء شبكة تحالفات مع قوى حكومية وغير حكومية وكذلك الحرص على تطوير قوتها الناعمة وجاذبيتها الثقافية.

الآثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- ارتفاع احتمالات خفض التوتر في تركيا وقطر من ناحية والسعودية ومصر من ناحية أخرى. ففي ظل المقاربة الأميركية المشتددة نسبيًا تجاه كل من محمد بن سلمان وأردوغان بالموازاة مع الاتجاه نحو رفع العقوبات الأميركية عن إيران، تجد الدولتان أنه من الضروري مغادرة حالة التنافس المفتوح نحو وضعية أكثر انفتاحًا وتعاونًا لن تصل لدرجة تكوين تحالف نظرًا للتضارب العميق في العديد من المصالح الحيوية.

التداعيات المحتملة:

- قد نشهد تقدمًا في إدارة التباينات وتقارب المواقف بين السعودية وتركيا في سوريا واليمن يشمل تنسيقًا سياسيًا بالمقام الأول. وهذا قد يشمل تبادل المنافع حيث تقترب الرياض من أنقرة في سوريا مقابل العكس في اليمن. سيميل الأتراك إلى توظيف ذلك لجذب العرب في شمال سوريا ضد الأكراد وللحفاظ على ضبط الانفتاح العربي على

الدولة السورية. وعند الضرورة يمكن التعاون بين الدولتين لتنشيط الاحتجاجات ضد الدولة السورية في بعض المناطق لا سيما في جنوب سوريا وريف دمشق.

- إن التقارب القطري والتركي مع السعودية ومصر من المستبعد أن يشمل الإمارات التي ستكون حينها مضطرة لتعزيز رهانها على مسار التطبيع من ناحية وموازنة ذلك مع انخراط أقل حدّة في العداء مع إيران.
- بحال تحسّن العلاقات التركية مع كل من السعودية ومصر فهذا سيجعلها أقدر على تعزيز مصالحها في ملفات مرتبطة بسوريا والعراق. وهذا ما قد يجد ترجمته العملية بتعاون سعودي – تركي في الانتخابات النيابية العراقية نهاية هذا العام وذلك على حساب حلفاء إيران.
- قد تصل مصر وتركيا إلى تهدئة التوتر القائم في شرق المتوسط وليبيا ومحاولة بناء الثقة مجددًا والسعي إلى مساومات في ترسيم الحدود البحرية وتقاسم المصالح في الحرب الليبية والحدّ من الحملات الإعلامية للمنصّات الإخوانية العاملة في تركيا ضد النظام المصري. لكن في الموضوع الليبي ستكون مصر أمام معضلة موازنة الانفتاح على تركيا مع الموقفين الإماراتي والروسي هناك.

2- تعزيز الحضور السياسي لإيران في المنطقة وقدرتها على ترميم علاقاتها الدبلوماسية في ضوء خروجها من العقوبات والحاجة لدورها في عدد من التسويات السياسية داخل الإقليم.

التداعيات المحتملة:

- خفض التوتر بين إيران والسعودية والتوصل إلى تسويات جزئية في ملفات اليمن والعراق ولبنان والبحرين. من المستبعد أن يشهد العام الحالي انفتاحًا كاملًا بين الدولتين لكن يمكن توقّع أن يستكمل مسار الحوار الذي بدأ مؤخرًا.
- اتجاه عدد من الدول العربية نحو خطاب أكثر هدوءًا مع إيران وإعادة التواصل الدبلوماسي مع جملة من الإشارات الرمزية الإيجابية. وهذا الأمر مرتبط بمدى التقدم في مسار التفاوض على الاتفاق المكمّل بين واشنطن وطهران.
- من المرجح أن يظهر تباين في الأولويات بين دول الخليج وكيان العدو الإسرائيلي في التعامل مع خروج إيران من العقوبات إذ سيواصل العدو الصهيوني مقاربته المتشددة فيما ستكون الدول الخليجية أكثر حذرًا. يرتبط ذلك بفارق موازين القوى من ناحية والتباين في المصالح الخليجية والاسرائيلية مع إيران من ناحية أخرى. فالسعودية والإمارات معنيتان بملفي اليمن والبحرين ودعم إيران لجماعات في الخليج، فيما

"إسرائيل" أكثر قلقًا تجاه الملف النووي الإيراني ونقل القدرات الدقيقة إلى لبنان وسوريا وغزة.

3- تدخل الحرب في اليمن عامها السابع مع استمرار صمود أنصار اللّه وتزايد قدراتهم على ضرب العمق السعودي والإمساك بزمام المبادرة الميدانية بوجه الجماعات المدعومة من الرياض. في ظل وقف الدعم الأميركي للجهود الهجومية السعودية في اليمن، واستمرار الخلافات بين الجماعات المدعومة من الإمارات والسعودية وتمكين أنصار اللّه حضورهم في شمال اليمن، يبدو أن استمرار الحرب في ظل هذه الظروف يمنح أنصار اللّه فرصًا كبيرة خلال هذه العام.

أبرز التداعيات:

- قدرة أكبر لأنصار اللّه على استهداف العمق السعودي حين الضرورة وذلك بفعل تراكم الخبرات والقدرات اللازمة لذلك. وفي المقابل ستسعى الرياض إلى تطوير نظام الدفاع الجوي من خلال استيراد أنظمة جديدة للحد من قدرات الاستهداف اليمنية. ستكون السعودية تحت ضغوط أعلى لمحاولة حل هذه المعضلة من خلال جهد سياسي جزئي أو كامل وسيكون الملف الأبرز للتفاوض مع إيران في المرحلة المقبلة.

- اكتساب أنصار اللّه موقعًا تفاوضيًا أفضل بما يمنحهم دورًا مفصليًا في المستقبل السياسي لليمن. لم يعد من الوارد عودة أنصار اللّه إلى هامش النظام السياسي اليمني كما كان الحال قبل العام 2015. ففي أية مفاوضات سياسية جديدة أصبح أنصار اللّه مكوناً رئيسيًا في الصيغة السياسية المقبلة للبلاد. وهذا ما يظهر من خلال الانفتاح الدولي والإقليمي على الحوار معهم، ويُتوقّع أن تشهد السنوات المقبلة جهودًا سياسية واقتصادية كبيرة لاحتوائهم داخل المجال السياسي بلعبة التوازنات المضادة والضغوط المالية والانفتاح المشروط عليهم.

- تزداد خشية الدول المتحالفة مع واشنطن من تقدّم قدرة أنصار اللّه على تأمين تأثير أمني مستدام على البحر الأحمر، وهذا يمنحهم نفوذًا إقليميًا حيويًا في موازن القوى داخل المنطقة. إن هذا النفوذ مرفقًا بقدرات الا ستهداف الدقيقة بعيدة الأمد سيدمج اليمن أكثر في منظومة المقاومة ضمن الصراع مع العدو الإسرائيلي. وهذا ما يجعل اليمن في المقابل ضمن دائرة الاستهداف، الاستخباري والأمني والعسكري، الإسرائيلي في المرحلة المقبلة.

الاتجاه الخامس: توسّع مسار التطبيع وتعميقه مع كيان العدو الإسرائيلي وشموله أبعادًا عسكرية

استكمالًا لمسار التطبيع الذي انطلق في العام 2020 (اتفاقات أبراهام) ستواصل الولايات المتحدة والعدو الإسرائيلي ضغوطهما وتشجيعهما لضم دول عربية وإسلامية جديدة إلى هذا المسار من ناحية ولتعميقه مع الدول التي سبق وأن انضمت إليه من ناحية أخرى. سيجري التركيز على الجانب الاقتصادي من مشروع التطبيع بهدف إبراز فوائده لشعوب المنطقة وأنظمته التي تعاني في مجملها من تدهور إقتصادي خطير. سيكون الهدف تعزيز السردية التي تربط الرفاه والاستقرار بالالتحاق بمحور التطبيع مقابل ربط الانضمام إلى محور المقاومة بالخراب الاقتصادي والفقر والاضطرابات. ولذا من المتوقع إطلاق اتفاقات تبادل طلابي وعلمي وبحثي واستثمارات متبادلة في قطاعات التكنولوجية والسياحة والصناعة والزراعة وشبكات البنى التحتية والخدمات. وستعمل الولايات المتحدة والدول الأوروبية على المشاركة في هذه المشاريع ومنحها غطاء دولياً. وقد يؤدي هذا الأمر إلى إطلاق نوع من "التطبيع غير المباشر" من خلال التحاق دول غير مطبعة بمشاريع اقتصادية فيها مكونات إسرائيلية. وسيكون تطوير هذا المسار هو إحدى الآليات لاحتواء إيران في مرحلة ما بعد خروجها من العقوبات الأميركية.

الآثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع قوى عربية إضافية وصولًا إلى حالة من التكامل مستقبلًا وهذا ما قد يساهم في اتساع هامش المناورة الهجومية للعدو الإسرائيلي.

التداعيات المحتملة:

- تعزيز الحضور الأمني الإسرائيلي في منطقة الخليج بهدف تعزيز قدرة كيان العدو على العمل في محيط إيران والعراق. وهذا ما ستعتبره إيران مساسًا بأمنها القومي كما صرّح أكثر من مسؤول إيراني. وقد يشمل هذا التعاون مناورات عسكرية عربية إسرائيلية مشتركة بغطاء أميركي ودولي لا سيما بعد ضمّ "إسرائيل" لصلاحيات القيادة الأميركية الوسطى. إن هذا الضمّ سيستخدم في المدى المنظور لتأسيس مسار تكاملي في الدفاع الصاروخي بين العدو الإسرائيلي والدول المطبعة والولايات المتحدة الأميركية وربما الناتو مستقبلًا. إضافة إلى ذلك من المحتمل ان يجري العمل على دفع دول غير مطبّعة مع العدو الإسرائيلي إلى المشاركة في أنشطة عسكرية معه تحت مظلة القيادة المركزية وذلك مثل دولة الكويت.

- **تعزيز "إسرائيل" لاهتمامها بالساحة اليمنية** من ناحية المخاطر الناجمة عن دور أنصار اللّه وكذلك حضور إسرائيلي تقني في جنوب اليمن عبر التعاون مع المجلس الانتقالي. إن اليمن يتحوّل إلى أحد مدخلات الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال دوره في محور المقاومة ولا سيما مع تثبيت أنصار اللّه لنفوذهم السياسي والميداني في صنعاء.
- امتداد موجة التطبيع نحو السودان يعني أن ميدان المواجهة بين قوى المقاومة والعدو الإسرائيلي سيتسع بدوره لا سيما في منطقة القرن الإفريقي التي تشهد تحشيدًا للقواعد العسكرية لعدة دول إقليمية في السنوات الأخيرة.

2- زيادة النفوذ السياسي والدبلوماسي للعدو الإسرائيلي في المنطقة وتوظيف ذلك في محاولات تعميق التكامل والتشبيك الاقتصادي مع الدول المطبعة.

التداعيات المحتملة:

- مواصلة التعاون الأميركي الإسرائيلي لجذب دول عربية وإسلامية جديدة إلى مسار التطبيع سواء بالضغوط أو الوعود مع استمرار الأزمات الداخلية الحادة في معظم هذه الدول. في خلال هذا العام سيكون التركيز على تعميق التطبيع مع الدول التي التحقت بالعملية وكذلك إرساء أسس التطبيع للدول المتبقية من خلال اتصالات سرية ودعم غير علني وتوافقات ضمنية. وبحال حصول إضطرابات داخلية في الدول المطبّعة أو المرشّحة لذلك من المحتمل أن تتدخّل تل أبيب لدعم استقرار تلك الأنظمة والمساهمة في احتواء عمليات التغيير الداخلي. ومن غير المستبعد أن نشهد ضغوطًا على الجاليات المرتبطة بقوى المقاومة في الدول الخليجية المطبّعة وموجة ترحيل جديدة بذرائع أمنية.
- من المستبعد التحاق السعودية بمسار التطبيع في عهد الملك سلمان ولكنها قد تواصل الاندماج في مسار التطبيع بشكل غير رسمي وحذر. لا شك أن هذه المسألة من أكثر القضايا صعوبة لدى صانع القرار السعودي ولذا ما يزال يتأرجح ويتردد في التعبير عنها. وهذه الجهود التطبيعية لا تناقض مصلحة إيران وحلفائها فقط بل إن تركيا تنظر إليها بتوجس إذ إنها تجذب دولًا عربية على حساب نفوذ أنقرة ومصالحها.
- تكثيف الجهود الهادفة إلى تهميش الدول المرتبطة بمحور المقاومة إقتصاديًا عبر إنشاء شبكات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية تتجاوز هذه الدول. هذا التحدي سيضع الدول المتضررة من التطبيع أمام الحاجة لتطوير مشاريع موازية وهكذا يدخل موضوع التنافس على الشبكات العابرة للحدود إلى مجال الصراع مع العدو الإسرائيلي. وقد

يسعى مشروع التطبيع إلى استدراج شركات خاصة من دول عربية وإسلامية غير مطبّعة إلى مشروعات فيها مشاركة إسرائيلية. إلا أن إستفادة الدول المطبّعة من مسار التطبيع لن تكون متكافئة فهذا الأمر قد يحفّز تنافسات وصراعات بين تلك الدول ولا سيما مع وجود مؤشرات على طموحات إماراتية عالية ضمن هذا المسار بما يثير مخاوف دول مثل تركيا ومصر والأردن.

- ستتكثف حرب المعلومات والدعاية الموجّهة للجمهور العربي لترسيخ مشروعية التطبيع باعتبارها ضرورة للرفاه والاستقرار ولمحاولة اضعاف الشعور الشعبي الرافض للتطبيع. هذا الأمر سيؤدي إلى تأجيج حملات سياسية وشعبية مضادة مستفيدة من العدوانية الإسرائيلية المستمرة داخل فلسطين وخارجها. وستلقى هذه الحملات الدعم من الدول والقوى الرافضة لمسار التطبيع.
- سيسعى كيان العدو الإسرائيلي لتوظيف أية منجزات في مسار التطبيع على المستوى الدولي مثل دمجه في استراتيجيته لمواجهة حملات نزع المشروعية عنه حول العالم، ولمدّ جسور مع دول إسلامية غير عربية في شرق آسيا والبلقان. ومن تداعيات ذلك أن تزداد حاجة الناتو للعدو الإسرائيلي لا سيما في المجال الأمني والعسكري في شرق المتوسط وجنوبه.

الاتجاه السادس: تواصل لأزمات الداخلية، السياسية والاقتصادية، المتصاعدة في المنطقة

في ظل استفحال وباء كورورنا في عدد من دول المنطقة خلال العام 2020 وتداعياته الاقتصادية له التي حلّت في وقت كانت المنطقة تعاني سلفًا من تداعيات كارثية للحروب والتوترات في أكثر من دولة مصحوبة بتراجع في أسعار النفط، فإن الأوضاع الاقتصادية مرشحة لانفجارات واسعة خلال النصف الثاني من العام 2021. يترافق ذلك مع سخط شعبي في عدد من الدول بفعل فشل حكوماتها في التعامل مع الوباء واحتمال تجدد موجات إضافية منه. ويتقاطع ذلك مع مجموعة استحقاقات سياسية (انتخابات برلمانية ورئاسية) وتوترات سلطوية لا سيما في الأنظمة الملكية. لذلك من المحتمل أن تشهد المنطقة موجة احتجاجات جديدة هذا العام واضطرابات سياسية ولا سيما في دول مثل لبنان والعراق والأردن والسودان والجزائر وتونس، وكذلك تحديات مرتبطة بانتقال السلطة خاصة في السعودية والأردن والعراق وكيان العدو الإسرائيلي. ويترافق ذلك كله مع تشجيع أميركي لإحداث تغيير وإصلاحات في عدد من الدول من خلال دعم المجتمع المدني وفرض عقوبات مرتبطة بالفساد وحقوق الإنسان وتمكين المعارضات المحلية.

الآثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- احتمالات مرتفعة لاندلاع احتجاجات شعبية في عدد من دول المنطقة وهذا ما سيحفّز القوى الدولية والإقليمية لزيادة تدخلاتها إما لاحتواء تلك الاحتجاجات أو الاستثمار فيها.

التداعيات المحتملة:

- محاولة خصوم المقاومة توجيه الاحتجاجات في لبنان حال وقوعها نحو حزب الله وحلفائه وتوظيف ذلك للتحشيد قبل أشهر من الانتخابات البلدية والنيابية. فلبنان يمر بواحدة من أخطر أزماته منذ تأسيس الكيان حيث تلاقت جملة عوامل سياسية (خارجية وداخلية) ومالية ونقدية واقتصادية واجتماعية. تواصل منظومة الحكم في لبنان (تحالف نخبة ما بعد الحرب الأهلية مع أصحاب رأس المال) منذ احتجاجات 2020 العجز عن احراز أي تقدّم إصلاحي ولا حتى عن تحريك العملية السياسية وتتجه نحو اجراءات ترفع الدعم عن السلع والمواد المستوردة نظرًا للنقص في الدولارات في السوق المحلية ما سيؤدي لرفع كبير في الأسعار. هذا التدهور يتسابق مع مسارات التفاوض الإقليمي الذي قد يشمل لبنان وقد يؤدي إلى تسوية جزئية أو كاملة تفضي إلى وقف الانهيار مقابل ترتيبات سياسية تراعي توازن مصالح جديدًا يشمل الولايات المتحدة وإيران

والسعودية. أما بحال عدم شمول لبنان ضمن مسارات التسوية الإقليمية فمن المرجح حينها استمرار الفراغ والشلل السياسي وتسارع الأزمة التي ستفرض على كل طرف خارجي محاولة درء أثارها على حلفائها بمساعدات إنسانية وإنقاذية.

- اندلاع الاحتجاجات في العراق ربطًا بالأوضاع الاقتصادية الصعبة وتوظيفها أميركيًا للتعبئة الانتخابية ضد حلفاء طهران (لا سيما القوى المرتبطة بالحشد الشعبي)، حيث يُفترض أن تجري الانتخابات في شهر تشرين أول وفق قانون جديد. ومن المتوقع أن تشهد الانتخابات النيابية العراقية تنافسًا حادًا نظرًا لحجم الانقسامات السياسية والطائفية وحدّتها وهذا ما سيحفّز القوى الخارجية على الاستثمار بشكل كبير لضمان فوز حلفائها للتفاوض على شكل الحكومة العراقية المقبلة ودورها في الإقليم. لكن القوى العراقية الناشئة من داخل حركة الاحتجاج تواجه عقبات عديدة في طريقها نحو تحقيق خرق انتخابي واسع. إلا أن حصول تقدّم في مسار التفاوض الأميركي – الإيراني قد يحدّ من تلك التوترات مع منح العراق الاعتراف بدور لرعاية الحوار والتسويات.
- حصول احتجاجات شعبية في دول عربية حليفة للولايات المتحدة أو محور التطبيع مثل الأردن والسودان بفعل الأداء الاقتصادي المتردي. وما يزيد من مخاطر هذه الاحتجاجات أن تترافق مع أزمات سياسية قد تتغذى من وجود حركة احتجاجية شعبية بما يجعل السيطرة عليها أمرًا صعبًا.
- إن انفجار الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة مع استمرار ظروف التهميش والإقصاء السياسي ستنشّط العوامل الخصبة للتنظيمات الإرهابية التي تتغذى بالمظالم والفراغات. وهذا ما يدعو للحذر من أن يشهد العام 2021 صعودًا في أنشطة للجماعات الإرهابية وكذلك إتاحة فرص أكبر لتنظيم داعش لإعادة تجميع صفوفه وتنشيط حرب العصابات في العراق وسوريا. لن تكون هذه الجماعات قادرة في المدى المنظور أن تسيطر على مساحات جغرافية إلا أنها ستحاول تقويض سيطرة الحكومات المركزية وتعبئة الأنصار وخلق حواضن اجتماعية وانتظار الظروف السياسية الملائمة. وستتأثر هذه الجماعات بانخفاض محتمل للتحشيد المذهبي والطائفي من قِبل السعودية بلحاظ مقاربتها الإقليمية الجديدة. لكن قد يعمل الانسحاب الأميركي من أفغانستان على تعزيز رواية هذه الجماعات حول جدوى العنف ضد الولايات المتحدة ومصالحها.
- تكثيف حملات ربط مشروع المقاومة بتدهور شؤون الناس اليومية، وذلك لإثارة سخط البيئات المؤيدة والمحايدة وتنفيرها من مشروع المقاومة وكذلك العمل على تعزيز التصورات الشعبية في العالمين العربي والإسلامي بأن مسار التطبيع هو المدخل الوحيد للخلاص من الأزمات.

2- يواجه عدد من أنظمة دول المنطقة تحديات سياسية متصاعدة ربطًا بعوامل بنيوية وأخرى مرتبطة بأوضاع الإقليم. فبعد مرور عشرة أعوام على الانتفاضات العربية تبدو أنظمة المنطقة عاجزة عن الاستجابة لمطالب مجتمعاتها بتوزيع أكثر عدلًا للسلطة والثروة وذلك في ظل بيئة إقليمية منقسمة ومتوترة ومؤثرة في الظروف المحلية. ويفاقم من أزمة الأنظمة اتجاه إدارة بايدن لضمان مساحات عمل أوسع لقوى المعارضة والمجتمع المدني ورعاية الديمقراطية (لا فرضها).

التداعيات المحتملة:

- اشتداد المعارضة الداخلية في وجه اردوغان بفعل الأزمة الاقتصادية والدعم الغربي للمعارضة. ويترافق ذلك مع تراجع شعبية أردوغان وانقسامات في حزب العدالة والتنمية وضغوط لفرض انتخابات رئاسية مبكرة ما تزال حظوظها محدودة خلال العام الحالي. هذه الظروف ستكون محددًا أساسيًا في السياسة الإقليمية لتركيا خلال العام 2021. فمع استمراره في لعب سياسات الهوية لتعبئة قاعدته القومية والإسلامية داخل تركيا سيدخل أردوغان في مسارات خارجية لتحسين الوضع الاقتصادي في تركيا وكبح المعارضة.
- تصاعد التوتّر والشكوك حول قدرة وليّ العهد السعودي على الإمساك بالعرش خاصة مع التوتّر القائم مع إدارة بايدن. إلا أن بن سلمان يتمتع بموقف قوي نظرًا لقمعه مراكز القوى داخل الأسرة الحاكمة خلال السنوات الماضية. ولذا من المرجّح أن يخوض علاقة مساكنة مع إدارة بايدن سواء من خلال مجاراتها إقليميًا أو/و إعادة توزيع بعض السلطات على أقطاب من الأسرة الحاكمة. أي أن بن سلمان سيكون بحاجة إلى استخدام الاسترضاء داخل الأسرة الحاكمة والمجتمع السعودي بدرجة أكبر.
- تزايد مأزق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بفعل ضعف الرئيس محمود عباس والانقسامات داخل حركة فتح والسخط الشعبي المتزايد من عملية التسوية واستمرار أنشطة الاستيطان والتهويد. وقد فاقمت معركة "سيف القدس" من هذا المأزق حيث بدت حركة حماس في موقع المبادر للدفاع عن القدس والأقصى ما عزز من مكانتها وقيادتها على حساب السلطة.
- تجدّد التوتّر السياسي داخل الأسرة الحاكمة الأردنية، وهو توتّر قد ينفلت بحال صاحبته احتجاجات شعبية واسعة وتدخّل خليجي أو إسرائيلي لإزاحة الملك الحالي لصالح الأمير حمزة.

الاتجاه السابع: التداعيات الإقليمية للتحوّلات المتواصلة في النظام الدولي على حساب الهيمنة الأميركية

تواصـــل القوى الكبرى المناوئة للولايات المتحدة الاســـتفادة من تغيّر موازين القوى الدولية لتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال سياسة مصلحية متحررة من الإيديولوجيا ولذلك تتجنّب الانخراط العميق في محاور المنطقة بل تفتح قنوات مع كل القوى الإقليمية الفاعلة. تحضـــر الصـــين وروســـيا إلى المنطقة للاستثمار في الفراغ الأميركي وفرض شراكتهما في الملفات ذات المصالح المشتركة مع تجنب المواجهة مع واشنطن قدر المستطاع. تستثمر روسيا من خلال حضورها الأمني والعسكري والدبلوماسي فيما تركّز الصين على المجالين الاقتصادي والتكنولوجي. تسعى القوتان لدمج عدد متزايد من قوى المنطقة في منظوماتهما التســـليحية والاقتصـــادية والطاقوية والتكنولوجية. تســـتجيب الولايات المتحدة لهذا التحوّل من خلال القبول به بحده الأدنى والضـــغط لاحتوائه بالعقوبات والضغوط الدبلوماسية والسياسية ولكن بفعالية متراجعة.

أبرز التوترات حول هذا الموضوع في العام الماضي كانت مرتبطة بالاستثمارات الصينية في كيان العدو الإسرائيلي والعراق وشراء تركيا لمنظومة إس 400 الروسية. ومن المتوقع إستمرار الضغوط الأميركية بهذا الاتجاه في ظل إدارة بايدن الذي منح الأولوية للتعامل مع التحدّي الصـــيني ثم الروسي في سياسته الخارجية. إلا أن هذه الإدارة ستقبل بدور جزئي لكل من الصين وروسيا وذلك في إطار مساعيها لعقد جملة من التسويات الإقليمية أو خفض التصعيد في ما يتعلق بالحرب في سوريا واليمن وليبيا والأمن في الخليج.

الآثار الأساسية المحتملة لهذا الاتجاه:

1- اشتداد المنافسة الدولية بين الصين وروسيا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. وهذا الأمر ســـيكون له تداعيات مباشـــرة على علاقات هذه القوى داخل المنطقة. تراهن القوى الإقليمية بدورها على توظيف هذا التنافس لتعزيز قدرتها على التفاوض مع القوى الدولية.

التداعيات المحتملة:

- اشـتداد التوترات في بحر الصـين الجنوبي سـيعزز من حاجة الصـين لطريق الحرير البري وهذا ما سيزيد من الأهمية الجيوسياسية لإيران في حسابات بكين. وستكون إدارة بايدن

أمام ضغوط متزايدة من الصعود الصيني ما يشتت انتباهها ومواردها بعيداً نسبياً عن قضايا المنطقة.

- يُرجّح تصاعد التوتر الأميركي الروسي في أوروبا، وهذا قد يدفع تركيا لمجاراة الضغوط الأميركية على روسيا لخلق مصالح مشتركة مع إدارة بايدن تدفعها للتهدئة مع أردوغان. هذا الأمر من شأنه تعزيز حاجة روسيا لإيران وحلفائها في سوريا ولبنان لتعزيز نفوذها المتوسطي تحديداً. وفي السياق ستعزز روسيا من جهودها لإعادة دمج سوريا في النطاق العربي بما يخفف عنها وطأة إدارة الأزمة.

- إن اشتداد الضغوط الأميركية لعزل الصين اقليمياً وتعطيل اتفاقات تجارية واستثمارات بينها وبين دول حليفة لواشنطن، سيشجع الصين إلى التقارب أكثر مع إيران والتطوير محسوب لحضورها الإقليمي. يترافق مع ذلك مقاربة أميركية أقل اعتناء بمصالح الحلفاء في المنطقة بما قد يشجعهم على تجاوز نسبي للقيود الأميركية بشأن التعاون مع الصين وروسيا.

- ستعزز الدولتان من الأدوات الاقتصادية في دبلوماسيتهما تجاه المنطقة من المساعدات إلى الاستثمارات والتشبيك

2- إن التنسيق الأميركي مع الحلفاء الأوروبيين في سياسات الشرق الأوسط سيشهد تحسّناً ملحوظاً وذلك ضمن مقاربة بايدن المتعددة الأطراف داخل المنطقة من ناحية وسعيه لإعادة تمتين "تحالف الديمقراطيات" من ناحية ثانية. ستستخدم إدارة بايدن الدور الأوروبي لتعزيز مساري العودة إلى الاتفاق النووي وإحياء مسار التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي ضمن إطار "حل الدولتين". وبحال فشل التسوية مع إيران سيحتاج الأميركيون للضغوط الأوروبية ضد إيران وحلفائها ولا سيما سوريا وحزب اللّه. في المقابل ستكون الأولوية الأوروبية مع عودة التنسيق مع أميركا هي منطقة حوض المتوسط ربطاً بالتنافس مع تركيا وضبط مسار الحرب في اليمن وسوريا وإدارة الأزمة في لبنان.

خلاصة

مع نهاية ولاية دونالد ترامب تعود الولايات المتحدة لضبط سياستها الإقليمية وفق منظار أميركي يستعجل ترتيب المنطقة بتوافقات وتسويات تضبط الحلفاء والخصوم من خلال آليات تشمل المشاركة والردع والاحتواء من دون الحاجة لخوض المغامرات أو الانزلاق إلى مخاطر. هذا الانزياح في الموقف الأميركي يدفع مجمل دول المنطقة لإعادة التموضع وضبط سياستها الخارجية والداخلية. يترافق ذلك مع إنهاك واسع لمجمل القوى الإقليمية ومراوحة مرهقة لحروب المنطقة وصراعاتها دون قدرة واضحة لأي طرف على الحسم. وقد فاقمت جائحة كورونا من أزمات دول المنطقة الاقتصادية والصحية وعززت من مستويات السخط الشعبي. لذلك تندفع معظم دول المنطقة نحو خفض التصعيد في سياستها الخارجية والعودة إلى المسارات الدبلوماسية لبناء الثقة ومحاولة عقد تسويات إقليمية بدوافع اقتصادية وجيوسياسية. ولذا من غير المرجح أن تعاود حروب سوريا واليمن وليبيا الاحتدام خلال هذا العام.

مع الخروج المحتمل لإيران من ضغوط العقوبات الأميركية والسياسة الحذرة للولايات المتحدة وما كشفته صفقة القرن ومسار التطبيع عن نهاية مسار التسوية السياسية ستكون المنطقة أمام عودة السخونة للصراع العربي الإسرائيلي. لقد أتت المعركة الأخيرة في قطاع غزة لتؤكد عدم إمكان عزل الصراع مع العدو الإسرائيلي عن أحوال الدول العربية وأن تجاوزه غير ممكن. نجح محور المقاومة باعادة دفع هذا الصراع إلى قلب الأسئلة الخارجية والداخلية في دول المنطقة والربط بين "إسرائيل" والتحديات التي تواجه تلك الدول. فما اعتبرته تل أبيب نجاحات في مرحلة ترامب لم يكن إلا انزلاقًا نحو أزمات غرب آسيا وشمال إفريقيا. منحت معركة "سيف القدس" زخمًا كبيرًا لقوى المقاومة لتنشيط مشروعها وتعزيز مشروعيتها وبذلك أعادت فلسطين موضوعًا أساسيًا على جدول الأعمال الإقليمي وهو ما سيفرض تحديات على مسار التطبيع ويسرّع من سعي إدارة بايدن لمحاولة إطلاق مسار حل الدولتين مجددًا.

توا صل القوى الإقليمية، لا سيما إيران وتركيا، صعودها في التأثير على أحداث غرب آ سيا و شمال إفريقيا وتجبر القوى الدولية على النفاذ من خلالها إلى الإقليم. وفي هذا الوقت تجهد دول عربية خارج الخليج، وبالتحديد مصر والعراق، لأداء أدوار ريادية تستفيد من مناخات التسوية. بينما

تواصل معظم الدول العربية السير على حبل الأزمات السياسية والاقتصادية وتواجه خطر الانزلاق نحو موجة جديدة من الاضطرابات. وتستمر القوى الشعبية المسلحة في تكريس تعايشها إلى جانب بنى الدولة في أكثر من بلد عربي من خلال معادلات تعكس خصـــوصـــيات كل حالة من ناحية ونجاحات تلك التجارب وفعاليتها من ناحية أخرى. سـيكون هذا العام اختبارًا لحركة أنصـار اللّه على وجه الخصوص في كيفية إدارة التفاوض الداخلي والخارجي لصياغة شكل اليمن الجديد.

إن هشاشة الأوضاع الإقليمية يمكن أن تجعل من أحداث عابرة أحداثًا ذات قدرة على التسبب في سلسلة من الأزمات غير المتوقعة. إن وفاة إحدى الزعامات السياسية أو حصول انهيار اقتصادي أو اندلاع احتجاجات شـــعبية في دولة أو أكثر أو احتكاك أمني/عســـكري بين قوى المقاومة والعدو الإسـرائيلي، أو هجوم إرهابي واسـع انطلاقًا من المنطقة، كلها سـتكون قادرة على إعادة تشـكيل هذه الاتجاهات الرئيسية أو بعضها.

سـتواصـل السـياسـات الإقليمية الدوران حول أقطاب إقليمية تتجه حاليًا نحو المسـاكنة وبناء الثقة لحين استكشاف زخم مقاربة الإدارة الأميركية الجديدة وتفاعل القوى الدولية الأخرى معها. وينتقل جزء أســاســي من التنافس إلى المجال الاقتصــادي والقدرة على بناء شــبكات فوق إقليمية للبنى التحتية والاقتصـــاد والأمن. وســـتتزايد الضـــغوط المجتمعية على الحكومات والأنظمة في قضـــايا التنمية والخدمات العامة والمشـــاركة الســـياســـية ولكن لا يبدو أن هناك قوى جديدة داخلية في المنطقة قادرة على فرض تغييرات من خارج البنى الموجودة حاليًا. وســتواصــل شــرائح الشــباب والمجتمع المدني مراكمة النفوذ والتأثير والمســـاهمة في تشـــكيل الأجندات العامة لكنها موضـــع تجاذب بين اتجاه ليبرالي حقوقي وآخر ينخرط في القضايا السيادية.

سيكرس العام 2021 فسحة لاستكشاف حدود التغيير في المقاربة الأميركية وتاليًا المساحات التي سـتكون بحاجة لأن تنخرط في إدارتها القوى الدولية الأخرى مع القوى الإقليمية. ومع ترجيح تراجع وتيرة العنف ســـينتقل التنافس إلى جبهات الاقتصـــاد والتكنولوجيا والتنمية والرأي العام وبناء الشراكات وتعزيز الاستقرار الداخلي. وأخيرًا ستكون تداعيات معركة " سيف القدس" معطى إضافيًا يؤثر في مجمل الوضـع الإقليمي لناحية احتدام سـباق الردع بين قوى المقاومة والعدو الإسـرائيلي، وعودة القضـية الفلسـطينية لتتصـدر الأجندة الإقليمية، وتفاقم المخاوف الإسـرائيلية من التحولات الإقليمية. وســـتكون الإدارة الأميركية مرغمة على تكريس جزء من جهدها الدبلوماســـي لمحاولة فرض هدنة طويلة في قطاع غزة وإعادة ترميم مشروعية السلطة الفلسطينية ودورها.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon